

فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية

د. سليم بوهيدل، جامعة باتنة-1-

د. محمد لوشن، جامعة باتنة-1-

تاريخ الاستلام: 2019-03-21 تاريخ القبول: 2019-07-01 تاريخ النشر: 2019-07-31

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى إمكانية استفادة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر من الانضمام إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، وما تولده من آثار على مقومات الإنتاج، خصوصا على مستوى الاستثمار والاستهلاك، وذلك من خلال دراسة قياسية، ارتكزت على بناء نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير هذه المقومات على أداء فرع الصناعات الغذائية في الجزائر، وفرص تنميته المستقبلية، لتختتم هذه الورقة البحثية بمناقشة نتائج الدراسة، وتفسيرها اقتصاديا، إضافة إلى تقديم بعض المقترحات لمعالجة الاختلالات الملاحظة من خلال نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، الصناعات الغذائية، القطاع الصناعي، التجارة الخارجية.

Abstract:

This paper aims to reveal how the food industry in Algeria can be beneficial to joining the international trade areas and its influences over the production process, especially in terms of investment and consumption, towards a standard study based on building a standard sample whose goal is to measure that influence on the performance of the food industry section in Algeria, thus how to develop it in the future. The paper concludes by examining the results of the study then explaining them economically, furthermore, proposes a set of resolutions to treat the observed anomalies through the paper results.

Key words: Industrial development, Food Industry, Industrial sector, Foreign Trade.

1. المقدمة:

تكسي الصناعات الغذائية أهمية بالغة في التطور الحضاري للأمم، ذلك لكونها تساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، وتبعاً لذلك فقد حاولت الجزائر بداية من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، مع انتهاجها استراتيجية الصناعات الخفيفة، التركيز على الصناعات الغذائية قصد تطويرها على النحو الذي يجعلها أحد ركائز الصناعات التحويلية، حيث عرف هذا القطاع نمواً متواصلاً سمح له باحتلال مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني. وتبعاً لما تقتضيه التحولات الاقتصادية الدولية من ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة الخارجية، وإزالة الحواجز الجمركية التي تفرضها متطلبات الانضمام إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتوجب الوقوف عند مدى إمكانية استفادة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر من هذه التحولات.

2. مشكلة البحث:

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير العوامل الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية على فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر؟

3. فرضيات البحث:

للإجابة عن هذا التساؤل يمكن افتراض أن هذه العوامل والناجمة أساساً عن توسع الأسواق، وزيادة المبادلات التجارية، والانفتاح الاقتصادي من شأنها التأثير إيجابياً على تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر.

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز العوامل المرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، ومدى إمكانية استفادة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر من التغيرات التي يمكن أن تعرفها هذه العوامل نتيجة تحرير التبادلات التجارية مع العالم الخارجي، قصد الوقوف على الآثار المحتملة سواء كانت إيجابية أو سلبية.

5. منهج وأدوات البحث:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها، كما تم استخدام طرق النمذجة القياسية، في الكشف عن مدى قدرة فرع الصناعات

الغذائية، على الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي للجزائر، كتطبيق عملي، وذلك باستخدام البرمجة الإحصائية "Eviews9"، لمحاولة بناء نموذج يفسر تأثير الصناعات الغذائية في الجزائر، بالمتغيرات الناتجة عن انفتاح الجزائر على فضاءات التجارة الحرة الإقليمية، والدولية، والتنبؤ بالآفاق المستقبلية لهذا الفرع الصناعي.

6. الإطار النظري للبحث

6-1 الإطار النظري للصناعة الغذائية

إذا كان من المسلم به هو أهمية فرع الصناعات الغذائية في تركيبة أي نسيج صناعي لأية دولة في هذه المعمورة. لما تمثله من أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي القومي، فإنه يبقى من الضروري تحديد شعب الصناعات الغذائية التي يمكن التركيز عليها، لتكون قاطرة تجر وراءها بقية الشعب، لتشكل فيما بينها صناعة غذائية متكاملة، تسمح بخلق ديناميكية تنموية يمكن أن تمتد إلى باقي فروع الصناعات التحويلية. ومن ثمة بناء قاعدة صناعية متينة، تؤهل الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو قوية ودائمة.

أولاً - مفهوم الصناعة الغذائية:

حتى وإن تعددت التعريفات إلا أنها تلتقي في مجموعة من النقاط، وقبل ذلك نورد أهم التعريفات المتداولة.

تعريف 1: الصناعة الغذائية هي التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا، بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية، باستخدام نتائج و أسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية، لزيادة عمرها التخزيني، و المحافظة على قيمتها الغذائية و جودتها¹.

تعريف 2: الصناعة الغذائية هي العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية و الحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، و تحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية، بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية².

تعريف 3: الصناعة الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة،

بفضل طرق التحويل، والحفظ، والتصبير، والتكييف، والاستعمال تماشياً مع الشروط الجيدة للمستهلك، والتي يفرضها التطور الحضاري³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول، أن الصناعة الغذائية هي فرع الصناعة التحويلية الذي يهتم بتحويل مخرجات قطاعات الزراعة، تربية الحيوانات، والصيد إلى منتجات موجهة بالأساس إلى الاستهلاك البشري دون غيره.

كما تجدر الإشارة إلى أن الصناعة الفلاحية هي فرع أشمل من الصناعة الغذائية. فبالإضافة إلى الصناعة الغذائية، فهي تشمل أيضاً تحويل المواد المتأينة من القطاع الفلاحي، الصيد، والغابات إلى منتجات غير غذائية كالوقود الحيوي، الأنسجة الصناعية الحيوية، أعلاف الحيوانات.. إلخ.

ثانياً- خصائص الصناعة الغذائية:

بغية الإلمام بخصائص الصناعات الغذائية، سنحاول توضيحها من خلال إبراز مبررات وجودها، وكذا أهميتها ووظائفها الأساسية، بالإضافة إلى الأهداف والنتائج المرجوة من وراء بناء صناعة غذائية متكاملة.

أ- مبررات وجود الصناعة الغذائية:

- يمكن إجمالاً تلخيص مبررات وجود الصناعات الغذائية في النقاط التالية⁴:
- انعدام التوافق الزمني بين الإنتاج والاستهلاك؛
 - وجود تقلبات العشوائية في الإنتاج الفلاحي بالنظر لارتباطه بعوامل مناخية؛
 - عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر؛
 - ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة؛
 - الرغبة في المضاربة والاستفادة من تقلبات الأسعار.

ب- أهمية قيام الصناعات الغذائية:

- تكمن أهمية الصناعات الغذائية في مجموعة من النقاط نحاول إبرازها فيما يلي⁵:
- إبراز الظروف المثلى لحزن الغذاء منذ توفره إلى وقت تحويله؛
 - إيجاد الأغذية الكافية لإطعام السكان وتسخير التكنولوجيا لتطوير الغذاء؛
 - رفع المستوى الصحي للإنسان وتسهيل حصوله على حاجاته الغذائية؛
 - زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية والفيتامينات.

ج- وظائف الصناعات الغذائية:

تضطلع الصناعات الغذائية بعدة وظائف ذات أهمية بالغة للفرد والمجتمع، وكذا بالنسبة للاقتصاد الوطنيين يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁶:

- وظيفة السلامة الغذائية والحفظ؛
- وظيفة التغذية والملاءمة للاستخدام؛
- وظيفة التنويع ومراعاة القدرة الشرائية.

د- أهداف الصناعة الغذائية:

إن تركيب الأهداف المرجوة من تطوير وتنمية الصناعات الغذائية تختلف من بلد لآخر، غير أنها تلتقي في جوهرها حول مجموعة من الأهداف والناتج المرجوة، نحاول إبرازها في النقاط التالية⁷:

- تقليص فاتورة استيراد الغذاء؛
- تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية ذات قيمة عالية؛
- الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوق رائجا وقت نضوجها؛
- التوسع في الإنتاج وإمكانية التصدير؛
- دعم اقتصاديات الريف والمساعدة على تثبيت الساكنة.

6-2 واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

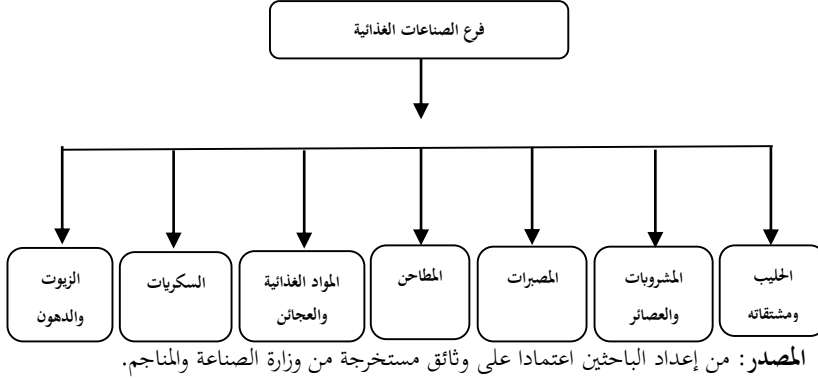
تعتبر الصناعات الغذائية أكبر قطاع صناعي في الجزائر خارج المحروقات، حيث تمثل 50 إلى 55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي، كما يتسم هذا الفرع بسيطرة القطاع الخاص على ملكية آلاته الإنتاجية، ببلوغ مساهمته في القيمة المضافة لهذا القطاع 87.4% سنة 2014 مقابل 12.6% للقطاع العام.

أولاً- هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر:

يضم فرع الصناعات الغذائية عدة شعب، تتفاوت نسبة مساهمتها في أداء القطاع حسب تطور النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، الذي شهد تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، تبعاً للتطور السوسيوولوجي الذي عرفته العائلة الجزائرية، التي انتقلت من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال،

إلى نمط استهلاكي حديثي في العشريتين الأخيرتين، نتيجة تأثيرها بنموذج الحياة الغربي. وعموماً يمكن تقسيم الشعب الصناعية لفرع الصناعات الغذائية وفق الشكل الموالي:

شكل رقم (01): الشعب الصناعية المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر.



من خلال هذا الشكل يتضح تنوع شعب الصناعات الغذائية في الجزائر، غير أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها، هي غياب شعبة صناعة اللحوم، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة، التي مازال استغلالها يتم بأساليب تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذه الشعبة عن طريق إنشاء مذابح عصرية، ووحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقياً، وسليمة صحياً.

من جهة أخرى شهد فرع الصناعات الغذائية في الجزائر تحولاً جذرياً من جانب الهيكل القانوني خلال السنوات الأخيرة، وهي نتيجة طبيعية لسياسة الخوصصة المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية سنوات التسعينات من القرن الماضي. وكذا التوجه العام نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي ودعم القطاع الخاص في اتجاه قيادة قاطرة الإنتاج. والجدول الموالي يوضح تطور القيمة المضافة حسب طبيعة ملكية المؤسسات الإنتاجية للفرع خلال الفترة 2000-2013.

جدول رقم (01): هيكل القيمة المضافة حسب الجانب القانوني لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	38.2	31.5	30	24	20.7	17.8	16.9	15.2
القطاع الخاص	61.8	68.5	70	76	79.3	82.2	83.1	84.8

100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
	12.6	12.7	12.7	13.8	12.9	13.7	14.8	القطاع العام
	87.4	87.3	87.3	86.2	87.1	86.3	85.2	القطاع الخاص
	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

Source : les comptes économiques de 2000-2014, publication de ONS, № 669, ISSN 1111-5939, Juillet 2015, Alger, p. 29

من خلال الجدول السابق نلاحظ التقهقر المستمر لمساهمة المؤسسات العمومية في خلق القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية، حيث انتقلت مساهمتها من 38.2% سنة 2000 إلى 12.6% سنة 2014 بتراجع يقدر بحوالي 67%، بالمقابل وكتيجة طبيعية فإن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص انتقلت من 61.8% سنة 2000 لتبلغ 87.4% سنة 2014، وهو ما يؤشر إلى التوجه نحو سيطرة القطاع الخاص بالكامل على هذا الفرع خلال السنوات القليلة القادمة.

ثانيا- أهمية الصناعات الغذائية داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر

يمكن إبراز أهمية فرع الصناعات الغذائية داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، عبر الاستدلال بدور هذا الفرع في حجم الناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة، التي تعبر عن المساهمة الفعلية في الجهود الاقتصادي الوطني، وذلك خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها الاقتصاد الوطني ظروفًا مواتية، من المفروض أن تساعد على نمو مختلف الفروع الصناعية، وعلى رأسها فرع الصناعات الغذائية، الذي يرتبط نموه بارتفاع معدل الإنفاق الاستهلاكي للأسر بشكل كبير، وهو العامل الذي توفر بحجم مناسب خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها معدل الدخل الأسري ارتفاعًا ملحوظًا من جراء رفع الأجور، وسياسات الدعم الحكومي التي وفرتها السلطات العمومية، بفضل تعاظم مداخيل الخزينة العمومية من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولفترات زمنية طويلة نسبيًا. والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي الوطني خارج المحروقات، وكذا مساهمة الفرع في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في الجزائر.

جدول رقم (02): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام والقيمة المضافة لقطاع
الصناعات التحويلية غير النفطية في الجزائر
خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دينار

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الخام	الصناعة التحويلية	790.8	842.2	892.8	924.3	984.6	1038.7	1121.6	1230.7
	الصناعة الغذائية	434.3	450.4	464.9	467.9	485.7	503.4	525.6	571.2
	المساهمة (%)	54.9	53.5	52	50.6	49.3	48.4	46.8	46.4
القيمة المضافة	الصناعة التحويلية	290.7	315.2	337.6	355.4	388.2	418.3	449.6	479.8
	الصناعة الغذائية	104.6	108.9	115.1	118.4	127.3	138.4	146	156.1
	المساهمة (%)	36	34.5	34.1	33.3	32.8	33.1	32.5	32.5
السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الناتج الخام	الصناعة التحويلية	1325.6	1530.1	1766.5	1766.6	1905.7	2044.6	2171.8	
	الصناعة الغذائية	607.7	686.7	746.4	824.1	899.3	987.1	1079.3	
	المساهمة (%)	45.8	44.8	42.2	46.6	47.2	48.3	49.7	
القيمة المضافة	الصناعة التحويلية	519.6	570.7	617.4	663.8	728.6	765.4	813.8	
	الصناعة الغذائية	164.3	188.5	214.1	231.8	266.1	285.4	330.7	
	المساهمة (%)	31.6	33	34.7	34.9	36.5	37.3	40.6	

Source : les comptes économiques de 2000-2014, publication de
ONS, N° 669, ISSN 1111-5939, Juillet 2015, Alger. P-p3-17

من خلال هذا الجدول تتضح الأهمية الكبيرة التي يمثلها فرع الصناعات الغذائية داخل نسيج
الصناعات التحويلية غير النفطية في الجزائر، فمن حيث الناتج الخام سيطر فرع الصناعات الغذائية
تقريبا على نصف الناتج الخام الصناعي في الجزائر خلال كامل الفترة الزمنية، حيث كان يمثل نسبة
54.9% سنة 2000، حيث أخذ منحى تنازلي استمر إلى غاية سنة 2010، ليعرف نسفا تصاعديا
اعتبارا من سنة 2011، ليبلغ نسبة 49.7% سنة 2014، وهو ما يمكن تفسيره بالارتفاع الذي عرفته

أسعار المواد الغذائية خلال السنوات القليلة الماضية، و كذا ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية اعتبارا من سنة 2011، تبعا للزيادات المعتبرة في الأجور والمخلفات المالية المترتبة عنها. أما من حيث القيمة المضافة فإن فرع الصناعات الغذائية يمثل تقريبا ثلث القيمة المضافة التي يخلقها قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في الجزائر، حيث ارتفعت نسبة هذه المساهمة من 36% سنة 2000، لتبلغ 40.6% سنة 2014، وهو ما يعبر عن الأهمية البالغة لهذا الفرع داخل النسيج الصناعي الجزائري. الأمر الذي يدعو إلى تكثيف الإجراءات الخاصة بحماية المؤسسات الصناعية النشطة داخل هذا الفرع، وتشجيعها على تحقيق معدلات نمو عالية لضمان استمرارية نشاط الفرع، الذي يعتبر أهم فرع صناعي في الجزائر خارج قطع المحروقات.

7. النمذجة القياسية لتنمية الصناعات الغذائية في الجزائر على ضوء حرية التجارة الخارجية

في هذا الجزء من الدراسة سيتم محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة نظريا في تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر، والتي بإمكانها التأثير بانضمام الجزائر إلى فضاءات حرية التجارة الدولية على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو الفضاءات التي تنوي الجزائر الانضمام إليها مستقبلا كالمنظمة العالمية للتجارة. ولهذا الغرض تم اعتماد الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2000-2014 لجمع البيانات الخاصة بالمتغيرات المؤثرة في تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر نظريا، ومحاولة قياس مدى تأثيرها بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي المتعارف عليها.

1- تعيين النموذج

تعتبر النظرية الاقتصادية أهم مصدر لتحديد متغيرات أي نموذج اقتصادي، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة الوثيقة بموضوع الدراسة، ونظرا لاستحالة إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة فإنه يمكن الاكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية.

- المتغير التابع: ويتمثل في الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر معبرا عنه بالمليار دينار جزائري ويمر له في هذه الدراسة بـ PB_AGRO
- المتغيرات المستقلة: وتمثل في العوامل التي تؤثر في تنمية الصناعات الغذائية، وتتأثر بانضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية والتي تتمثل في:

- الناتج الخام للقطاع الفلاحي: على اعتبار أن مخرجاته تمثل مدخلات لفرع الصناعات الغذائية، إضافة إلى احتمال إعفاء منتجاته من الرسوم الجمركية في بعض اتفاقيات التجارة الحرة الدولية، ويرمز له في هذه الدراسة بـ PB_AGRI ومعبرا عنه بالمليار دينار جزائري.
- عدد السكان: على اعتبار أن حجم السوق تمثل أحد أهم عوامل نمو الصناعات الغذائية نظرا لحاجة السكان إلى المنتجات الغذائية بصفة مستمرة، إضافة إلى كون تحرير التجارة الدولية يوسع من حجم سوق التوزيع، ويرمز له في هذه الدراسة بـ NH، معبرا عنه بالمليون نسمة.
- الإنفاق الاستهلاكي للأسر: باعتباره عاملا مهما في تسويق الإنتاج، إضافة إلى تأثيره بالانفتاح على البلدان ذات المستوى العالي للدخل، ويرمز له في هذه الدراسة بـ DCM معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي.
- معدل انفتاح الاقتصاد الوطني: باعتباره أحد عوامل التنمية الصناعية، إضافة إلى تأثيره بتحرير التجارة الدولية، ويرمز له بـ OE، معبرا عنه بالنسب المئوية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: باعتباره أحد العوامل المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية، وتأثيره بتحرير التجارة الدولية أمر مسلم به نظريا، ويرمز له في هذه الدراسة بـ IDE، معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي.

2- تقدير معلمات النموذج

- قصد القيام بتقدير معلمات النموذج محل الدراسة تتبع بالخطوات التالية:
- أ- جمع البيانات: حيث يتم جمع البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وإدراجها في جدول كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم (03): البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة 2000-2014

السنوات	PBAGRO (مليار دينار)	PBAGRI (مليار دينار)	NH (مليون نسمة)	DCM (مليار دولار)	OE (%)	IDE (مليار دولار)
2000	434	425	31.7	22.77	63	0.28
2001	450	505	32.1	23.92	59	1.107
2002	464	560	32.5	24.96	61	1.065
2003	467	630	33	27.47	62	0.633
2004	485	710	33.4	32.9	66	0.881
2005	503	715	33.9	34.84	71	1.156
2006	525	793	34.5	37.1	71	1.841
2007	571	885	35	42.77	72	1.686
2008	607	902	35.7	51.61	77	2.638
2009	686	1157	36.3	51.53	71	2.747
2010	746	1269	37	55.32	70	2.3
2011	824	1478	37.7	62.35	67	2.571
2012	899	1775	38.4	67.21	65	1.5
2013	987	2031	39.2	70.32	62	1.691
2014	1079	2191	39.9	72.13	60	1.040

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مستقاة من الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي.

الجدول الأعلى يبين أن البيانات المستخدمة تمثل سلسلة زمنية، لأنها توضح تطور مؤشرات المتغيرات، ومتقابلة مكانيا وزمنيا.

ب- تحديد الشكل الرياضي

من أجل تحديد الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج القياسي محل الدراسة سيتم تجريب نوعين من الصيغ الرياضية وهي المعادلات الخطية، والمعادلات اللوغاريتمية، واختيار الشكل المناسب نقوم بحساب الفروق من الدرجة الأولى للمتغير التابع فنحصل على النتائج الواردة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): حساب الفروق من الدرجة الأولى للمتغير التابع (الناتج الخام للصناعات الغذائية)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PB	434	450	464	467	485	503	525	571
DPB	-	16	14	3	18	18	22	46
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
PB	607	686	746	824	899	987	1079	
DPB	36	79	60	78	75	88	92	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم 03

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن الفروق الأولى للمتغير التابع (الناتج الخام للصناعات الغذائية) غير ثابتة وبالتالي نفترض أن العلاقة غير خطية. أي علاقة لوغاريتمية ويكون الشكل العام للنموذج تبعا لذلك على النحو التالي:

$$\ln(OE)+\ln(IDE)+\ln(DCM) \ln(NH)+ \ln(DP_Agro)=\ln(DP_Agri)+$$

ج- تقييم معاملات النموذج اللوغاريتمي المتعدد

وفقا لهذه الصيغة الرياضية سيتم تحويل قيم البيانات إلى قيم لوغاريتمية، وبعد إدخال قيم

المشاهدات في برنامج Eviews 9 ، نحصل على النتائج الظاهرة في الجدول الموالي.

جدول رقم (05): نتائج التقدير للنموذج اللوغاريتمي المتعدد لتنمية الصناعات الغذائية في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPB_AGRI	-0.381155	0.189406	-2.012375	0.0750
LOE	-0.629173	0.136505	-4.609157	0.0013
LNH	6.768933	1.296402	5.221323	0.0005
LIDE	-0.000273	0.018313	-0.014896	0.9884
LDCM	-0.002452	0.012497	-0.196184	0.8488
C	-12.42727	3.160004	-3.932675	0.0034
R-squared	0.995719	Mean dependent var	6.428805	
Adjusted R-squared	0.993340	S.D. dependent var	0.307031	
S.E. of regression	0.025056	Akaike info criterion	-4.246225	
Sum squared resid	0.005650	Schwarz criterion	-3.963005	
Log likelihood	37.84669	Hannan-Quinn criter.	-4.249242	
F-statistic	418.6334	Durbin-Watson stat	1.679159	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

بعد الإزالة التدريجية للمتغيرات المفسرة التي ليست لها معنوية، والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر ثم الإنفاق الاستهلاكي للأسر، نحصل على الجدول التالي:

جدول رقم (06): نتائج إعادة التقدير للنموذج اللوغاريتمي المتعدد لتنمية الصناعات الغذائية في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPB_AGRI	0.378759	0.164041	-2.308922	0.0414
LOE	-0.640363	0.087850	-7.289292	0.0000
LNH	6.738253	1.132664	5.949031	0.0001
C	-12.29709	2.779994	-4.423423	0.0010
R-squared	0.995700	Mean dependent var	6.428805	
Adjusted R-squared	0.994527	S.D. dependent var	0.307031	
S.E. of regression	0.022714	Akaike info criterion	-4.508457	
Sum squared resid	0.005675	Schwarz criterion	-4.319644	
Log likelihood	37.81343	Hannan-Quinn criter.	-4.510468	
F-statistic	848.9819	Durbin-Watson stat	0.734036	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة " Fisher " ذات دلالة إحصائية، كما أن القيم العلمية للمتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية، فهي أقل تماما من 0.05، ونلاحظ أيضا أن الناتج الخام للقطاع الفلاحي ومعدل الانفتاح وعدد السكان تفسر أكثر من 99% من الناتج الخام للصناعات الغذائية، وقيمة " Durbin Watson " تشير إلى عدم وجود امتداد خطي بين المتغيرات المستقلة.

8. مناقشة نتائج البحث:

بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي للأسر، أظهرت الدراسة عدم معنوية تأثيره، وهو ما يمكن تفسيره اقتصاديا بضعف تأثير الصناعات الغذائية في الجزائر بمعدلات الإنفاق المرتفعة، ذلك لكون مخرجات هذا القطاع لا تناسب حاجيات المستهلكين ذوي الدخل المرتفعة، والذين يتوجهون أساسا صوب المنتجات المستوردة لجودتها، وقيمتها الغذائية المرتفعة، رغم أسعارها المرتفعة نسبيا. يمكن تفسير عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر اقتصاديا بتوجه غالبية التدفقات الاستثمارية الأجنبية صوب قطاع المحروقات، وهو ما يحجم من استفادة باقي القطاعات الصناعية وعلى رأسها الصناعات الغذائية من هذا العامل، حيث تشير الإحصائيات المتعلقة بالقطاعات الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى ضعف حصة الصناعات الغذائية من هذه التدفقات.

أما بالنسبة للنتائج الحاصلة للقطاع الفلاحي فإن تأثيره نظريا على نمو الصناعات الغذائية كبير ذلك لكون مخرجات القطاع الفلاحي تعتبر مدخلات لقطاع الصناعات التحويلية، وبالتالي فإن زيادة الإنتاج الفلاحي يؤثر إيجابا على نمو الصناعات الغذائية وهو ما تدل عليه الإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير في معادلة الاتجاه العام. أما معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، فإن تأثيره نظريا على نمو أي قطاع صناعي يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا، وذلك يرجع إلى قدرة هذا القطاع على المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، ففي حالة الصناعات الغذائية في الجزائر فإن تأثير نموها تبعا لمعدل انفتاح الاقتصاد الوطني سلبيا بدليل الإشارة السالبة لمعامل هذا المتغير في معادلة الاتجاه العام، وهو ما يمكن تفسيره بعدم قدرة الصناعات الغذائية في الجزائر على الاستفادة من الانفتاح على الأسواق الدولية لضعف قدراتها التصديرية. وبالنسبة لعدد السكان فإن تأثير نمو الصناعات الغذائية تبعا لهذا المتغير ايجابي، وهو ما تدل عليه الإشارة الموجبة في معادلة الاتجاه العام، ذلك لكون مخرجات الصناعات الغذائية تحتاج إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها، كما أن تأثير نمو الصناعات الغذائية بعدد السكان وعدم تأثيرها بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي يدل على أن مخرجات هذا القطاع في الجزائر يغلب عليها الطابع الكمي وليس الكيفي.

9. خاتمة البحث

من خلال هذه الدراسة البسيطة يتضح أن الصناعات الغذائية في الجزائر يمكن أن تتأثر ايجابيا في حالة الانفتاح على الأسواق ذات الكثافة السكانية العالية كالدول الإفريقية، في حين أن استفادتها من الأسواق ذات القدرة الانفاقية المرتفعة غير مؤكدة بدليل عدم تفاعلها بالشكل المطلوب مع ارتفاع النفقات الاستهلاكية للأسر في الجزائر، في حين أن تأثيرها قد يكون سلبيا مع ارتفاع معدل انفتاح الاقتصاد الوطني وهو ما يتطلب إدراج هذا الفرع ضمن الصناعات الناشئة التي تستفيد من فترات حماية متوسطة. ومن جهة أخرى، فإن تنمية الصناعات الغذائية يتطلب النهوض بالقطاع الفلاحي، الذي يشكل داعما مهما لهاته الصناعة، عبر تطويره وجعله يواكب التقنيات الحديثة للنشاط الفلاحي، إضافة إلى العمل على توجيه التدفقات الاستثمارية الأجنبية صوب هذا القطاع عبر تحفيزات ضريبية وتنظيمية أكثر.

10. الهوامش والمراجع:

- 1 أمين سليمان مزاهرة، الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة آفاق الاقتصادية، مجلد 28، عدد 109، 2007، ص 17.
- 2 عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنزل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 04.
- 3 عيون عبد الكريم، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.
- 4 ميلود زيد الخير، الصناعة الغذائية- البديل المأمول قبل النفاذ وبعده-، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر 2010، ص 10.
- 5 المرجع نفسه، ص- 10-11.
- 6 المرجع نفسه، ص 11.
- 7 المرجع نفسه، ص 10.